الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

03 جانفي 2007

منشور عدد 2

من الوزير الأوّل
إلى
السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدّولة
ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع : حول مزيد إحكام التصرّف في وسائل النقل الإدارية ومراقبتها.

المراجع : - الأمر عدد 189 لسنة 1988 المتعلّق باستعمال سيارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه خاصة بمقتضى الأمر عدد 11 لسنة 2005.

- منشور الوزير الأول عدد 11 بتاريخ 24 فيفري 2000.

~~*~~

تبيّن إثر عمليات مراقبة ، وجود عديد حالات عدم التقيّد بالمقتضيات والتراتيب المتعلّقة باستعمال وسائل النقل الإدارية ، من ذلك سياقة هذه الوسائل من قبل أشخاص غير مؤهّلين لذلك أو توظيفها لأغراض لا صلة لها بالأغراض الموكولة لها.

أذكّر بمضامين المناشير الصادرة في الغرض وأؤكّد بالخصوص ضرورة التقيّد الكامل والمتواصل بالتراتيب والإجراءات المتصلة باستعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها ومن قبل السواق المخوّلين دون غيرهم وكذلك الشأن بالنسبة للتراتيب المتعلّقة باستعمال السيارات الوظيفية من قبل المنتفعين بها أو السواق الموضوعين على ذمتهم دون سواهم وتحجير استعمال هذه السيارات من قبل أطراف مهما كانت قرابتهم بالمنتفع.

ونظرا لأهمية إحكام التصرّف في وسائل النقل الإدارية فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء البلديات ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية مدعوّون إلى تنفيذ مقتضيات هذا المنشور والمناشير السابقة ذات العلاقة بكامل الدقة وإيلاء مراسلات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص المخالفات والتجاوزات كامل العناية المطلوبة واتخاذ الإجراءات الردعية المناسبة تجاه المخالفين.

والسّـــــــلام

الوزير الأول
المضاء: محمد الغنوشي